

## قرار تعقيبي

باسم الشعب التونسي

أصدرت الدائرة التعقيبىة الثانية بالمحكمة الإدارية

القرار التالى بين:

المعقبه: الإدارة العامة للاداءات الكائن مقرها بشارع الهادي شاكر عدد 93 تونس

من جهة

نائبه الأستاذ

وكيل شركة

والمعقب ضده:

الكائن مكتبه

من جهة أخرى

بعد الاطلاع على مطلب التعقيب المقدم من الإدارة العامة للأداءات بتاريخ 25 أكتوبر 2008 والمرسم بكتابة هذه المحكمة تحت عدد 39851 والرامي الى الطعن في الحكم الصادر عن محكمة الاستئناف بسوسة بتاريخ 5 ديسمبر 2006 تحت عدد 320 والقاضي بقبول الاستئناف شكلا ورفضه أصلا وإقرار الحكم الابتدائي وإجراء العمل به "

وبعد الاطلاع على الحكم المطعون فيه الذي تفيد وقائعه أنه وقع التنبيه على المعقب ضده بإيداع تصريحين بالضرية على دخل الأشخاص الطبيعيين غفل عنهما يتعلقان بسنتي 2000 و2001 في اجل 30 يوما من تاريخ التنبيه وبعد انقضاء الأجل المذكور دون ان يتولى المعنى بالأمر تسوية وضعيته صدر في شأنه قرار في التوظيف الإجباري للأداء تحت عدد 451-2004

بتاريخ 24 ديسمبر 2004 يقضي بمطالبة المعقب ضده بأداء مبلغ إجمالي قدره (48.489,093 ديناراً) منها (33.407,500) بعنوان أصل الأداء ومبلغ (15.081,593) بعنوان خطايا التأخير. فبادر بالاعتراض عليه أمام المحكمة الابتدائية بسالقيروان التي أصدرت حكمها بتاريخ 18 جوان 2005 تحت عدد 381 والقاضي ابتدائياً بقبول الاعتراض شكلاً وفي الأصل بإقرار قرار التوظيف الإجباري للأداء مع تعديله وذلك باعتبار المعارض مطالباً بأداء مبلغ ألفين ومائتين وسبعة وثلاثون ديناراً ومليماً 251 (2.237,251 د). "فاستأنفته الإدارة لدى محكمة الاستئناف بسوسة التي أصدرت الدائرة المدنية الثالثة بها حكمها المبين منطوقه بالطالع والذي هو محل الطعن الراهن.

وبعد الاطلاع على مستندات التعقيب المقدمة من المعقب بتاريخ 26 نوفمبر 2008 والمتضمنة طلب قبول مطلب التعقيب شكلاً وأصلاً ونقض القرار مع الإحالة بالاستناد إلى مايلي :

**الجزء الأول من المطاعن فيما يتعلق بمساهمة**  
**في رأس مال الشركة المغاربية**

### للأشغال العامة سنة 2000:

#### المطعن الوحيد المتعلق بخرق أحكام الفصلين 65 و68 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية

وذلك لما قضت محكمة الاستئناف بإقرار حكم البداية على أساس أن مساهمة المطالب بالأداء في رأسمال الشركة المعنية لم يقع تحريرها وأن مساهمته وقع سحبها من حساب شركة في حين أن عملية الاقتراض كانت صورية بحتة وقد نص عقد تأسيس تلك الشركة على أن دفع قيمة مساهمته كاملة وفي غياب أي تبرير حقيقي حول مصدر ذلك المبلغ فإن ذلك يعد قرينة على أنه متأت من مداخل حققها ولم يصرح بها .

#### الجزء الثاني من المطاعن المتعلق بتكاليف معيشة سنتي 2000 و2001:

أولا خرق أحكام الفصل 43 من مجلة الضريبة بمقولة أن محكمة الاستئناف خرقت بحكمها أحكام الفصل 43 المذكور لأن التقييم التقديري مؤسس على قرينة مفادها أن المبلغ غير المبرر في سنة ما يعد دخلاً خاضعاً للضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين ولأن تلك الطريقة في المراجعة تمكن مصالح الجباية من تصحيح تصاريح المطالب بالأداء ومن إجراء مقارنة بين مداخل وموارد المطالب بالأداء ومبلغ نمو ثروته أو نفقاته الشخصية الظاهرة والجلية مع إضافة تكاليف معيشته إلى مبلغ ذلك النمو أو مبلغ تلك النفقات وهو تقييم يستدعي من المصالح المذكورة إضافة تكاليف المعيشة إلى المبلغ الناتج عن ذلك التقييم وليس خصمه.

ثانياً انعدام التعليل ذلك أن محكمة الاستئناف لم تعلق حكمها فيما يتعلق بمسألة خصم تكاليف معيشة المعقب ضده من أساس الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين الموظفة بناء على التقييم التقديري للدخل حسب المصاريف الشخصية الظاهرة والجلية أو حسب نمو الثروة كما لم تبين سندها في ذلك القول .

الجزء الثالث من المطاعن فيما يتعلق بالعمو الجبائي الذي تمتع به المعقب ضده سنة 2006:

أولاً سوء تأويل أحكام الفصلين 2 و3 من القانون عدد 25 لسنة 2006 المؤرخ في 15 ماي

2006 المتعلق بسن عفو جبائي بمقولة أن محكمة الاستئناف أساءت تأويل أحكام الفصلين 2 و3

المذكورين لأنهما حصرا الآثار المترتبة عن العفو الجبائي الذي ينتفع به المطالب بالأداء في شأن دين راجع للدولة في التخلي عن الخطايا ومصاريف التتبع المتعلقة بذلك الدين ولم ينصّ لا على رفع النزاع ولا على قطع الخصومة المتعلقة بذلك الدين .

ثانياً خرق أحكام الفصل 532 من مجلة الالتزامات والعقود بمقولة أن محكمة الاستئناف خرقت

بحكمها الفصل المذكور لأن الفصلين 2 و3 من القانون عدد 25 لسنة 2006 لا يمتلآن إلا المعنى

الذي اقتضتهما عبارتهما وقد نصّا على أنه ينتج عن العفو الجبائي الذي ينتفع به المطالب بالأداء في

شأن دين جبائي راجع للدولة التخلي عن الخطايا والمصاريف التتبع المتعلقة بذلك الدين وهو الأثر

الوحيد الذي يترتب عن العفو الجبائي ولم ينصّ بتاتا على آثار للعفو على نزاع قائم حول مقدار

الدين .

ثالثاً سوء التكييف بمقولة أن محكمة الاستئناف أساءت وصف الحكم الذي صدر عن المحكمة

الابتدائية بالقيروان وذلك بقولها أن الأمر يتعلق بصلح ابرم بين مصالح الجباية والمعنى بالأمر والحال

أن العفو الجبائي الذي ينطبق على دين جبائي صدر في شأنه حكم أو قرار قضائي بين مصالح الجباية

والمطالب بالأداء لا يرفع النزاع ولا يقطع الخصومة في شأن ذلك الحكم أو القرار .

رابعاً تحريف الوقائع بمقولة أن محكمة الاستئناف حرفت الوقائع لما انتهت إلى إقرار الحكم الابتدائي

وتعديل قرار التوظيف على أساس الصلح المبرم بين الطرفين والحال أن الطرفين لم يوقعا أي محضر

صلح يجسم الاتفاق حول مقدار الدين الجبائي وان المحكمة الابتدائية بالقيروان لم تحكم بطرح

القضية على أساس الصلح المبرم بل نظرت فيها في الأصل وان تعديلها لقرار التوظيف لم يرفع النزاع

ولم يقطع الخصومة مع مصالح الجباية بل على عكس ذلك بادرت بالطعن فيه بالاستئناف وهو ما

يعبر عن تمسكها بصحة قرار التوظيف الذي صدر في شأن المعنى بالأمر واعتراضها على التعديلات

التي أدخلتها المحكمة الابتدائية وان قيام المعقب ضده باكتتاب روزنامة لدى قابض المالية تتعلق بدفع المبلغ الذي حكمت به المحكمة الابتدائية بعد طرح الخطايا ومصاريف التتبع المتعلقة به لا يعني انه ابرم صلحا مع المركز الجهوي لمراقبة الاداءات بالقيروان في شان ذلك المبلغ .

وبعد الاطلاع على بقية الأوراق المظروفة بالملف.

وبعد الإطلاع على القانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرخ في 1 جوان 1972 المتعلق بالمحكمة الإدارية وعلى جملة النصوص المنقحة والمتممة له وآخرها القانون الأساسي عدد 63 لسنة 2009 المؤرخ في 12 أوت 2009.

وعلى مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات  
وعلى مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية

وعلى القانون عدد 25 لسنة 2006 المؤرخ في 15 ماي 2006 المتعلق بسن عفو جبائي  
وبعد الإطلاع على ما يفيد استدعاء الطرفين بالطريقة القانونية لجلسة المرافعة والمعينة ليوم 15 فيفري 2010 وبها تم الاستماع إلى المستشار المقرر السيد  
من تقريره الكتابي, وحضر ممثل الإدارة العامة للاداءات وتمسك بمطلب التعقيب, ووجه الاستدعاء إلى المعقب ضده وقدم الأستاذ الهادي بن رجب إعلام نيابة عنه مصحوبا بتقرير في الرد على مذكرة التعقيب بتاريخ 27 جانفي 2010 وتحلف عن الحضور .

وإثر ذلك حجزت القضية للمفاوضة والتصريح بالحكم لجلسة يوم 1 مارس 2010.

### وبها وبعد المفاوضة القانونية صرح بما يلي:

#### من جهة الشكل:

حيث قدم مطلب التعقيب في ميعاده القانوني ومُن له الصفة والمصلحة ومستوفيا لجميع مقوماته الشكلية وحرى بالقبول من هذه الناحية.

#### من جهة الأصل :

الجزء الأول من المطاعن فيما يتعلق بمساهمة عبد الكريم الخلفي في رأس مال الشركة

سنة 2000.

عن المطعن الوحيد المتعلق بخرق أحكام الفصلين 65 و68 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية:

حيث تمسكت المعقبة بحرق محكمة الحكم المطعون فيه لمقتضيات الفصلين 65 و68 المشار إليهما أعلاه وذلك لما قضت باقرار حكم البداية على أساس أن مساهمة المعقب ضده في رأسمال الشركة لم يقع تحريرها وأن مساهمته كانت بواسطة مبلغ اقترضه من شركة

والحال أن عملية الاقتراض كانت صورية بحتة كما أن عقد تأسيس الشركة نص على أن عبد الكريم الخليلي دفع قيمة مساهمته كاملة وفي غياب أي تبرير حقيقي حول مصدر ذلك المبلغ فإن ذلك يعد قرينة على أنه متأت من مدا خيل حققها ولم يصرح بها .

وحيث نص الفصل 65 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية على أنه لا يمكن للمطالب بالأداء الذي صدر في شأنه قرار توظيف إجباري للأداء الحصول على الإعفاء أو التخفيض من الأداء الموظف عليه إلا إذا أقام الدليل على صحة تصاريحه وموارده الحقيقية أو على شطط الأداء الموظف عليه :

وحيث نص الفصل 68 من نفس المجلة على أن تطبق أحكام الفصول 56 و57 و58 ومن 63 إلى 66 من هذه المجلة في الطور الاستثنائي .

وحيث يتبين بالرجوع إلى وثائق الملف أن المطالب بالأداء وخلافا لما تمسكت به المعقبة سعى إلى إثبات الشطط في الأداء الموظف عليه مدليا للمحكمة بما يفيد من جهة اقترضه لمبلغ مساهمته في رأسمال الشركة ومن جهة أخرى بما يفيد العدول عن تأسيس الشركة المذكورة .

وحيث أن اقتناع المحكمة بما لها من صلاحيات واسعة لتقدير حجج الأطراف وأدلتهم إلى أن مساهمة المعقب ضده في رأس مال الشركة وشركة لم يقع تحريرها وأنه لم يساهم فيها فعلا وان مساهمته ومساهمة بقية الشركاء قد وقع سحبها من حساب شركة في إطار سلفه وأنه تم العدول عن إنشائها وارجع المبلغ إلى حساب الشركة الأولى إنما ينصهر في إطار صلاحياتها التقديرية في تقييم حجج الأطراف ولا ينطوي على مخالفة لأحكام الفصلين المشار إليهما الأمر الذي يتعين معه رفض هذا المطعن .

الجزء الثاني من المطاعن المتعلق بتكاليف معيشة سنتي 2000 و2001:

## عن فرع المطعن المتعلق بانعدام التعليل :

حيث تمسكت المعقبة بأن محكمة الاستئناف لم تعلل حكمها فيما يتعلق بمسألة خصم تكاليف معيشة المعقب ضده من أساس الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين الموظفة بناء على التقييم التقديري للدخل حسب المصاريف الشخصية الظاهرة والجلية أو حسب نمو الثروة .  
وحيث استقر فقه قضاء هذه المحكمة على أن تعليل الأحكام يقتضي بيان المحكمة لجملة الأسباب الواقعية والقانونية التي أدت إلى تشكيل قناعة القاضي وإلى اتخاذ قراره على أساسها بما يستوجب ذلك من الرد على الدفوعات الجوهرية وذلك حتى يتمكن المتقاضى من الاقتناع بوجهته أو مناقشته قضائياً عند الاقتضاء وبصفة تمكن قاضي التعقيب من ممارسة رقابته عليه .  
وحيث يتضح بالرجوع إلى الحكم المنتقد أن الإدارة ناقشت في الطور الاستئنافي من النزاع مسألة طرح محكمة البداية لعنصر تكاليف المعيشة من قاعدة الضريبة غير أن المحكمة المعنية لم تتصد إلى هذا الدفع رغم حديثه الأمر الذي يتعين معه قبول هذا المطعن .

## عن الجزء الثالث من المطاعن فيما يتعلق بالعفو الجبائي الذي تمتع به المعقب ضده بجميع فروعه :

حيث تمسكت المعقبة بان محكمة الاستئناف قد أساءت تأويل أحكام الفصلين 2 و3 من القانون عدد 25 لسنة 2006 المذكور أعلاه اللذان حصرا الآثار المترتبة عن العفو الجبائي الذي ينتفع به المطالب بالأداء في شأن دين راجع للدولة في التخلي عن الخطايا ومصاريف التتبع المتعلقة بذلك الدين ولم ينصّ لا على رفع النزاع ولا على قطع الخصومة المتعلقة بذلك الدين , مضيئة أن محكمة الاستئناف خرقت بحكمها الفصل 532 من مجلة الالتزامات والعقود لأن الفصلين 2 و3 المشار إليهما لا يكتفلان إلا المعنى الذي اقتضتهما عبارتهما كما أنها حرّفت وأساءت تأويل وقائع النزاع المعروض عليها في هذا الخصوص لما اعتبرت وجود صلح بين مصالح الجباية والمطالب بالأداء في إطار العفو الجبائي الذي انتفع به المعني بالأمر والمطبق على الدين المتخلّد بدمته .

وحيث نص الفصل 2 من قانون العفو الجبائي على أنه: يتم التخلي عن الخطايا ومصاريف التتبع المتعلقة بالديون الجبائية الراجعة للدولة التي لا يتجاوز أصل الأداء المتبقي بعنوانها 100 دينار بالنسبة للمدين الواحد شريطة اكتاب روزنامة دفع قبل غرة جويلية 2006 وتسديد المبالغ المتخلّدة على أقساط ثلاثية متساوية لفترة أقصاها خمس سنوات يدفع القسط الأول منها قبل التاريخ المذكور.

تضبط روزنامة الدفع داخل الفترة القصوى المذكورة بقرار من وزير المالية حسب أهمية المبالغ وأصناف المطالبين بالأداء..

وحيث نص الفصل 3 من نفس القانون على أن تطبق أحكام الفصلين 1 و2 من هذا القانون

على:

- الديون الجبائية المثقلة بحسابات قابض المالية قبل تاريخ 20 مارس 2006.

- الديون الجبائية التي تم في شأنها أمضاء اعتراف بالدين أو تبليغ نتائج مراجعة جبائية أو تبليغ قرار توظيف إجباري أو صدور حكم وذلك قبل تاريخ 20 مارس 2006.

- خطايا تأخير المثقلة بحسابات قابض المالية قبل تاريخ 20 مارس 2006 والمستوجبة بعنوان عد التصريح في الآجال القانونية بالمداخيل والأرباح المعفاة من الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات أو الخاضعة لخصم من المورد تحريريا من الضريبة .

وحيث يتبين بالرجوع إلى الحكم المنتقد أن المحكمة استخلصت من الوثائق المدلى بها من المطالب بالأداء والمتمثلة في روزنامة دفع مكتبة من قبله حول الديون الجبائية المتخلدة بدمته قبل غرة جويلية 2006 وان الإدارة قبلت إجراء صلح معه في إطار العفو الجبائي .

وحيث خلافا لما ذهبت إليه محكمة الحكم المنتقد فان الانخراط في منظومة العفو الجبائي لا يولد آثارا بخصوص النزاع القائم بين المطالب بالأداء ومصالح الجباية حول مقدار الدين وإنما تنحصر آثاره على تخلي الدولة عن الخطايا ومصاريف التتبع المتعلقة بذلك الدين .

وحيث طالما ثبت أن مصالح الجباية لم ترم صلحا مع المطالب بالأداء بشأن مقدار الدين الجبائي المتخلد بدمته وان الحكم الابتدائي الصادر في النزاع لم يمه الخصومة بين الطرفين باعتبار أن الإدارة بادرت بالطعن فيه بالاستئناف فان قضاء محكمة الاستئناف بإقرار الحكم الابتدائي القاضي بتعديل قرار التوظيف على أساس الصلح المبرم بين مصالح الجباية والمعني بالأمر في إطار العفو الجبائي كان منطويا على سوء تكييف لوقائع النزاع المعروض عليها ومخالفا لأحكام الفصلين 2 و3 منة القانون عدد 25 لسنة 2006 المشار إليه أعلاه وهو ما يتجه معه قبول المطاعن المثارة بهذا الخصوص ونقض الحكم المطعون فيه على أساسها .

## ولهذه الأسباب:

### قررت المحكمة:


أولاً: قبول مطلب التعقيب شكلاً واصلاً ونقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة الاستئناف بسوسة لتعيد النظر فيها بهيئة حكمية جديدة.

ثانياً: حمل المصاريف القانونية على المعقب ضده.

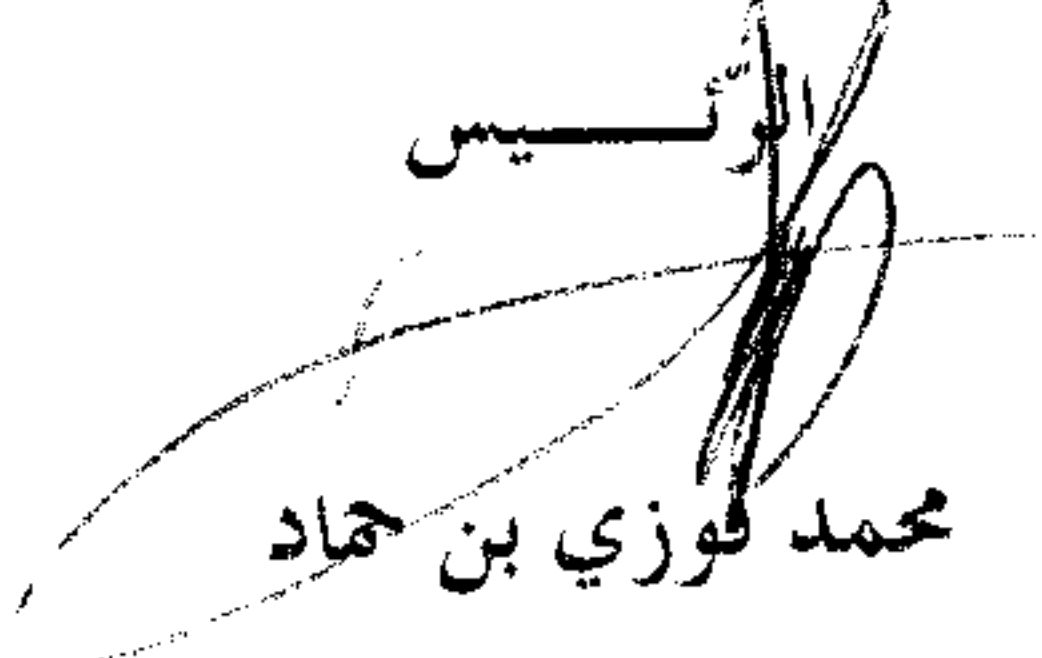
وصدر هذا القرار عن الدائرة التعقيبية الثانية بالمحكمة الإدارية برئاسة السيد محمد فوزي بن حماد وعضوية المستشارين السيدين عماد الخزقي وعماد غابري .

وتلي علنا بجلسة يوم 1 مارس 2010 بحضور كاتبة الجلسة السيدة وسيلة النفري .

المستشار المقرر

  
محمد رضا العفيف

الرئيس

  
محمد فوزي بن حماد

الكتبت العام للمحكمة الإدارية  
الإضاء: صباح البرجوييني